

الورقة الخلفية لورشة العمل الوطنية

حول الدراسة المعمقة

لقانون وسياسة المنافسة في تونس

تهدف هذه الورقة إلى :

- تقديم الإطار العام للورشة
- تحديد الأهداف المرجوة من إنعقادها
- وتقديم محتويات الندوة و أهم المحاور التي سنتناولها بالنقاش.

أولاً : الإطار العام للورشة

تمثل ورشة العمل الوطنية حول قانون وسياسة المنافسة تتويجا للمرحلة الثانية من مشروع "تعزيز القوانين التجارية في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا الذي ينفذه المركز العربي لتطوير حكم القانون والنزاهة « ACRLI » بالتعاون مع مبادرة الشراكة شرق الأوسطية".

و للتذكير فإن هذا المشروع الذي إنطلق في جويلية 2008، ينفذ بالتوازي في أربع دول عربية هي تونس والإمارات العربية المتحدة ولبنان و اليمن.

و يشمل المشروع جملة من الأعمال منها بالخصوص :

- إجراء تقييم عام لوضع القوانين التجارية في المنطقة ومدى مساهمتها في تحفيز مناخ الأعمال و دعم النمو الإقتصادي "المرحلة الأولى".

- إجراء دراسة معمقة حول أحد فروع القانون التجاري في كل دولة. وقد أختير قانون

المنافسة ليكون موضوع هذه الدراسة في تونس "المرحلة الثانية".

- تطوير منظومة المعلومات حول القانون التجاري في المنطقة من خلال تجميع أهم القوانين التجارية في الدول الأربعة ووضعها على بوابة المركز.

- إنجاز بعض الأنشطة التدريبية.

و تنفيذًا للمرحلة الأولى من المشروع تولى الفريق الوطني المسؤول عن المشروع بالتنسيق مع الفريق الإقليمي:

- إعداد تقرير وطني حول واقع التشريعات التجارية والإقتصادية في تونس (نوفمبر / تشرين الثاني 2008)

- تنظيم ندوة وطنية في 13 و 14 جانفي 2009 لمناقشة التقرير الوطني وإثرائه

- إعادة صياغة التقرير الوطني على ضوء توصيات الورشة الوطنية (مارس/ آذار 2009)

- كما تم بالتعاون مع المركز والفريق الإقليمي تنظيم مؤتمر إقليمي بتونس في 15 و 16 ماي / مايو 2009، وذلك بحضور صفوة من الخبراء الدوليين وخبراء من الدول الأربعة المعنية بالمشروع، لمناقشة نتائج المرحلة الأولى والورقات الخلفية للتقرير الإقليمي. وقد مكنت النقاشات الثرية التي دارت في هذا المؤتمر من بلورة القواسم المشتركة والإختلافات في التشريعات التجارية للدول الأربعة ومن ثم لكامل منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وهو ما مكن من إثراء التقرير الإقليمي للمرحلة الأولى.

وبإنعقاد هذا المؤتمر تم إختتام المرحلة الأولى من المشروع والإطلاق في المرحلة

الثانية، حيث تم:

- إعداد وتنفيذ إستطلاع لآراء عينة تشمل مختلف الأطراف المعنية حول وضع

القوانين التجارية وحول واقع وتطبيق قانون المنافسة (ماي- أوت 2009)

- إعداد دراسة حول قانون وسياسات المنافسة في تونس (نوفمبر 2009).
- تطوير وسائل حملة التوعية بالمشروع، من ذلك إعداد وتوزيع معلقة (Affiche) حول قانون المنافسة ومطوية (Brochure) حول مكونات المشروع.
- تنظيم ندوة وطنية يوم 2009/11/21 للتوعية بنتائج المشروع ومزيد بلورة التوصيات وتشكيل إجماع حولها.

ثانياً : الأهداف المرجوة من ورشة العمل

تهدف هذه الورشة إلى:

1. تقديم ومناقشة أهم استنتاجات وتوصيات تقرير المرحلة الثانية من المشروع المخصصة لدراسة قانون وسياسة المنافسة.
2. تطرح الأفكار حول مسارات الإصلاح والتطوير الممكنة بهدف تعزيز سياسة المنافسة وتدعيم تطبيق قانون المنافسة.
3. إثراء مقترحات الدراسة بتوصيات الندوة الوطنية.
4. مزيد التوعية بمكونات ونتائج المشروع.

ثالثاً : تقديم مجريات الندوة وأهم محاورها :

مثلما يتضح من البرنامج المصاحب، ستدور الندوة في 3 جلسات موزعة كالاتي:

1- جلسة افتتاحية تشمل:

- كلمة المركز العربي لتطوير حكم القانون والنزاهة
- كلمة السيد وزير التجارة والصناعات التقليدية
- 2- جلسة أولى مخصصة لمناقشة الجزء الاقتصادي من التقرير وبصفة خاصة:

- الإصلاحات الاقتصادية وموقع سياسة المنافسة منها.

- وضع المنافسة في مختلف قطاعات الاقتصاد مثلما يتضح من الدراسات والمعلومات

المتوفرة وكذلك من نتائج استطلاع الآراء الذي أجرى تمهيدا للدراسة.

- تقديم توصيات الدراسة في الجزء المتعلق بالإصلاحات الهيكلية والاقتصادية لتعزيز

المنافسة في الاقتصاد الوطني.

- يلي ذلك تعقيب قصير من اثنين من أساتذة الاقتصاد

- ثم نقاش عام.

3- جلسة ثانية مخصصة لمناقشة الجزء المتعلق بتطور الإطار التشريعي والمؤسسي لسياسة

وقانون المنافسة وتقييم نشاط الأجهزة المتدخلة في تنفيذه:

وسيصار في بداية هذه الجلسة إلى تقديم سريع (20 د) لأهم استنتاجات الدراسة فيما يتعلق

بالمسائل التالية:

- مميزات تطور الإطار التشريعي والمؤسسي لقانون المنافسة وموقع التجربة التونسية

في المنطقة.

-تقييم تطور إنقاذ القانون ونشاط الأجهزة المسؤولة عن ذلك بما في ذلك نتائج

الاستطلاع.

- أهم المعوقات لتنفيذ القانون

-أهم الدروس المستوحاة من التجربة التونسية

- تقديم أهم التوصيات التي خلصت إليها الدراسة فيما يتعلق بـ:

* تطوير الإطار التشريعي والترتيبي لسياسة المنافسة.

* أولويات عمل الأجهزة المسؤولة عن التنفيذ.

يلي ذلك تعقيب من كل:

* رئيس مجلس المنافسة

* مدير عام المنافسة والأبحاث الاقتصادية

* أحد قضاة المحكمة الإدارية

* أحد الأساتذة الجامعيين

ثم يفتح باب النقاش حول مخرجات الدراسة.

وإذ تتوجه لجنة التنظيم مسبقا بالشكر لكافة الجهات على تجاوبها مع الدعوة ومشاركتها في هذه الورشة، فإنها ترحب أيضا بكل المساهمات الكتابية التي يود المشاركون مدها بها خلال الورشة أو حتى بعد انعقادها وذلك للاستفادة منها في وضع الصيغة النهائية لتقرير الدراسة.

ويمكن التواصل مع المشروع على العنوان التالي:

Mohamed.benfrej @ ati.tn

كما نلفت عنايتكم إلى أن جميع أعمال المشروع (الندوات الوطنية/ المؤتمر)

متوفرة على بوابة المركز وهي قابلة للتنزيل.

www.arabruleoflaw.org

مع جزيل الشكر

منسق المشروع

محمد بن فرج